فيما غابت قضيته عن طاولة اتفاق مكة

تغيب النواب وسيلة لتغييب دور المجلس التشريعي

مجلس بلا نواب. (أ. ب. أ)

كتب حسام عزالدين

في حين لا تزال كتلتا "فتح" و"حماس" في المجلس التشريعي، تتراشقان الاتهامات بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس طيلة العام الأخير، بدأ جدل واسع لدى الرأي العام حول شلل المجلس التشريعي، وعدم القيام بدوره على الوجه الأكمل.

وقال الخبير في القوانين البرلمانية د. طالب عوض، إنه في حال عدم قدرة المجلس التشريعي على عقد جلساته العادية لمدة ستة أشهر، أو على مدار دورتين، فلن يكون أمامه سوى التوجه نحو انتخابات جديدة.

وأضاف عوض "لا يوجد في القانون الأساسي، ولا النظام الداخلي للمجلس التشريعي، أية مادة دستورية تتعامل مع هذه الحالة البرلمانية، إلا أن المنطق يقول إن عدم انتظام الجلسات يعني فسخ العقد ما بين الناخب والنائب، وبالتالي لا حل إلا الدعوة لانتخابات برلمانية جديدة".

وتابع "حينما تتعطل أعمال المجالس البرلمانية في أية دولة في العالم، تعطى هذه المجالس فترة ستة أسابيع لتفعيل دورها، وإذا لم يتم ذلك لا بد من التوجه لانتخابات برلمانية جديدة".

تعطيل عقد الجلسات

ولم يتمكن المجلس التشريعي من عقد جلساته العادية منذ أواسط أيار من العام الماضي، بعدما قامت قوات الاحتلال باعتقال نحو ثلث أعضاء المجلس التشريعي من نواب كتلة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة "حماس".

وكان من بين المعتقلين أيضاً، رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، وأمين سر المجلس د. محمود الرمحي.

وعلى الرغم من عملية الاعتقال هذه، فإن غالبية النواب اتفقوا على أن الرد الأمثل على عملية اختطاف النواب، هو أن يواصل المجلس التشريعي أعماله كالمعتاد.

وسبق عملية الاعتقال قيام نواب "فتح" بمقاطعة أعمال المجلس التشريعي، حينما اتخذ المجلس قراراً بعدم التعامل مع القرارات الأخيرة التي صدرت عن المجلس التشريعي السابق.

لكن نواب "فتح" توجهوا للمحكمة العليا للطعن بقرار المجلس التشريعي، وعادوا لجلسات المجلس، غير أن نواب "حماس" بدأوا بالتغيب لاحقاً حينما أصر نواب "فتح" على تضمين جدول الأعمال مساءلة رئيس الوزراء إسماعيل هنية، ووزير الداخلية سعيد صيام، في الحكومة السابقة، عن حالة الفلتان الأمني.

وبعد هذا الجدل، تم اعتقال نواب "حماس"، فيما سادت حالة من الإرباك والفوضى الدستورية بشأن آلية التعامل مع جلسات المجلس التشريعي.

وتزامنت هذه الحالة مع حصول حركة "فتح" على قرار المحكمة العليا الذي نص على إلغاء قرار المجلس التشريعي بشأن قرارات المجلس السابق، لكن نواب "حماس" استقبلوا قرار المحكمة بالرفض المبطن تارة، والمعلن تارة أخرى.

وتمسكت كتلة "فتح" بقرار المحكمة العليا، باعتبار أن هذا القرار سيثبت ما أقره المجلس السابق، ذو الغالبية الفتحاوية، فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها، وبخاصة في الشأن الإداري.

ومنذ صدور قرار المحكمة العليا أواخر حزيران الماضي، لم ينجح المجلس التشريعي في عقد أية جلسة عادية، وفي كل مرة كان السبب "عدم اكتمال النصاب القانوني"!

وترافق ذلك، مع اتهامات متبادلة من حركتي "فتح" و"حماس"، بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس.

اقتراح بنشر أسماء المتغيبين

ودعا أحد الاقتراحات، المقدمة من القوائم الصغيرة، التي لا يوجد لها أي تأثير على سير الجلسات، إلى نشر أسماء النواب المتغيبين، إلا أن هذا الاقتراح لم يتم التعامل معه، على الرغم من أنه بات اليوم يطرح بشكل متزايد.

وقال عوض "قد تكون آلية نشر أسماء النواب المتغيبين إحدى الوسائل الفاعلة لإجبار النواب على حضور الجلسات، وبخاصة أن عملية النشر هذه ستكشفهم أمام ناخبيهم".

وإضافة إلى ذلك، نوه عوض إلى آلية ثانية تتمثل في تولي هيئات مستقلة عملية مراقبة ورصد حضور الجلسات ونشر الأسماء.

اتهامات متبادلة

لكن، ما هي تفاصيل الاتهامات المتبادلة بين "فتح" و"حماس"؟

تستند "فتح" في اتهام نواب "حماس" بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي، إلى وجود موقف تبلور لدى "حماس" عقب اعتقال ٣٦ نائباً من كتلتها البرلمانية، ينطلق من التخوف من تمرير أي قانون أو أي قرار برلماني من قبل نواب "فتح"، وبخاصة أن عدد نواب الكتلتين تساوى، بل ربما تتفوق "فتح" عند التحالف مع القوائم البرلمانية الصغيرة.

ويرفض رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد تحميل الكتلة قسطاً من المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي، إلى جانب كتلة الإصلاح والتغيير.

وقال الأحمد: الجميع يتحمل المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي لأسباب متفاوتة، وكل من لم يشخص السبب الحقيقي لعدم انعقاد المجلس يكون قد شارك في تضليل الرأي العام.

ووجه اتهاماً مباشراً لحركة "حماس" بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس منذ أكثر من ستة أشهر.

وأضاف: هناك قيادات في "حماس" تعمل على تعطيل أعمال المجلس التشريعي، وبشكل مدروس، بحيث يحولونه إلى مجلس يبحث فقط قضايا شكلية وخطابات لا يختلف عليها اثنان، مع تغييب دور المجلس في الرقابة والتشريع.

وبحسب الأحمد، فإن أزمة المجلس بدأت "حينما رفض رئيس الوزراء ووزير الداخلية حضور جلسة للاستجواب عن حالة الفلتان الأمني".

وهو يؤكد أن السبب الرئيسي لرغبة حركة "حماس" في عدم عقد جلسات المجلس إنما يعود إلى "تخوف "حماس" من تمرير قضايا لا ترغب فيها".

وقال: هذا هو السبب الحقيقي لتعطيل أعمال المجلس، وكل من يحمل "فتح" و"حماس" معاً المسؤولية فهو يشارك في عملية التعطيل.

في المقابل، رفض النائب مشير المصري، المتحدث باسم "حماس"، بشدة، الاتهامات التي أشار إليها الأحمد، معرباً عن اعتقاده بأن هذه الاتهامات "إنما هي استقواء على كتلة الإصلاح والتغيير بعد اعتقال غالبية نوابها".

وأضاف: نفاجأ بمحاولة تحميل كتلة الإصلاح والتغيير المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس، ونحن نؤكد أن هذه الاتهامات باطلة؛ لأن "حماس" حريصة كل الحرص على تسيير أعمال المجلس التشريعي، لاسيما أنها تمثل الهرم البرلماني.

وأردف: إن القول إن "حماس" تتخوف من عقد الجلسات خشية تمرير قضايا لا تريدها، هو اتهام غير مقبول نهائياً.

وعن أسباب تعطيل أعمال "التشريعي"، حسب رؤية حركة "حماس"، قال المصري: بتقديري أن الأسباب الرئيسية لذلك هي أولاً اختطاف ثلثي أعضاء المجلس التشريعي من قبل قوات الاحتلال ... والسبب الثاني، حالة الفوضى والفلتان الأمني، ومحاولات مسلحين أكثر من مرة الاعتداء على المجلس التشريعي، بالرصاص والحجارة، ما أثر بشكل كبير على عقد جلسات المجلس.

وفي ضوء ذلك، اتهم المصري نواب "فتح" بتحمل المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس، مشيراً إلى تغيبهم أكثر من مرة عن أعمال "التشريعي".

وأكد أن لدى حركة "حماس"، الآن، موقفاً واضحاً وصارماً بالعمل على تفعيل أعمال المجلس التشريعي، وحث كل الأطراف البرلمانية على المشاركة في ذلك.

اتفاق مكة

وفي حين اتفقت حركتا "فتح" و"حماس" على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بموجب اتفاق مكة، وما رافق ذلك من اتفاق على إنهاء حالة الاقتتال الداخلي، فإن الاتفاق على التعاون والتنسيق بين الحركتين بشأن أعمال المجلس التشريعي لم يتم، بل لم يأتِ اتفاق مكة على ذكر الأمر، لا بصغيرة ولا بكبيرة.

بالمقابل، لم يتخذ المجلس التشريعي أي موقف مبادر لحث الحركتين على حسم هذه القضية، وبقي "متلقياً" لأوامر الفصيلين، وهذا ما أشار إليه نجاح المجلس في عقد جلسة واحدة عادية فقط، يوم منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية، حينما حضرها ٨٣ نائباً، وتغيب ٨ نواب لأسباب قاهرة.

وعاد المجلس لينجح من جديد في عقد جلسته الثانية حينما أكمل نصابه بتسعة وستين نائبا قدموا للظهور أمام وسائل الإعلام وهم يطلقون خطاباتهم المؤيدة لقضايا الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني. ثم جاء انعقاد الجلسة الأخيرة يومي ٢٤ و٢٥ نيسان وسط مطالب من بعض النواب بالاستقالة على خلفية الإخفاق بالقيام بالدور المنوط بالمجلس، والتوجه نحو انتخابات تشريعية جديدة، وهي المطالب التي عبر عنها بوضوح النائبان جميل مجدلاوي، من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقيس عبد الكريم من قائمة "البديل".

القوائم الصغيرة تحمل "فتح" و"حماس" المسؤولية

وفيما تبدي كتلتا "فتح" و"حماس" إصراراً على توجيه الاتهامات المتبادلة لبعضهما البعض، يبدي ممثلون عن قوائم برلمانية صغيرة إصراراً من نوع آخر على اتهام الحركتين بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس.

وقالت النائب عن الجبهة الشعبية، خالدة جرار، إن تعطيل أعمال "التشريعي" إنما يعود إلى "استهتار من قبل الحركتين، سواء من "فتح" أم من "حماس"، حيث أنهما لا تبديان أي عزم على إلزام ممثليهما في البرلمان بحضور الجلسات".

وبحسب جرار، فإن عملية تعطيل أعمال المجلس يتم "بشكل مبرمج وغريب"!

وأضافت: وجود حكومة وحدة وطنية من هذا النوع، قد يضعف العمل البرلماني، باعتبار أن الفصائل الممثلة في الحكومة ستعمل على منع نوابها من توجيه أي انتقادات للحكومة أو ممارسة الرقابة عليها.

وقالت جرار إن قضية تغيب النواب عن حضور الجلسات "باتت اليوم قضية رأي عام، وإن قضية نشر أسماء المتغيبين عن الجلسة باتت تبحث بجدية على أمل أن تشكل وسيلة ضغط فاعلة".